اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

29 April 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

ورقة عمل بشأن تخفيضات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية مقدمة من أوكرانيا والسويد والنمسا

التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية، في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بـ ''زيادة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على أساس مبادرات من جانب واحد وباعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي''. وفي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، قدمت مقترحات بشأن كيفية المضي قدماً بهذه المسألة[(١)]. وقد تبين أنها إحدى المسائل التي ينبغي تحقيق تقدم بشأنها ويمكن تحقيق هذا التقدم.

والأسباب هي ما يلي:

- إن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية مدعاة قلق عالمي. ونظراً للافتقار إلى الشفافية، فإن المعرفة العامة بهذه الأسلحة محدودة. والأعداد التقديرية، وفقاً للتعاريف، تتراوح بين ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ٢٠.
- إن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية تشكل أخطاراً. فقابليتها للحمل وإمكانية نشرها في الخطوط الأمامية يمكن أن يزيد من خطر الانتشار وخطر الاستعمال. ويمكن أن تكون جذابة بالنسبة للإرهابيين نظراً لحجمها الصغير نسبياً ولتوافر نظم التوصيل بالنسبة لهذه الأسلحة.
- هناك مؤشرات تدل على أن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ينظر إليها على نحو متزايد بأنها مضادة للقوات التقليدية – خصوصاً إذا كانت البلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة لتطوير وتحديث نظم أسلحتها التقليدية.

وهناك مؤشرات أيضاً على وجود خطط لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ولاعتبارها أسلحة قابلة للاستعمال في ميدان المعركة. وهكذا يتجلى الخطر في أن التمييز بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية غير الاستراتيجية لن يكون واضحاً. ومن شأن هذا التطور أن يتعارض مع كثير من الالتزامات التي عقدت في عام ٢٠٠٠ –

(١) مثلا ورقات عمل مقدمة من ألمانيا ٢٠٠٢؛ وائتلاف برنامج العمل الجديد ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣؛ والسويد والمكسيك والنمسا ٢٠٠٣؛ وبلجيكا والنرويج وهولندا ٢٠٠٣.

التعهد القاطع ومبدأ عدم الرجوع، والدور المتناقص للأسلحة النووية في شرعة الأمن. كذلك فإنها قد تهدد معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

- إن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية هي جزء متكامل من البرنامج العالمي لنزع السلاح النووي. وهي جزء من التعهد القاطع لتحقيق الاستئصال الكامل للأسلحة النووية الذي ألزمت به الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

- لقد أهملت الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح. والإطار المحدد الواضح لهذه الأسلحة هو المبادرات النووية الرئاسية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي/الاتحاد الروسي. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ هذه المبادرات بما في ذلك الحوار الجاري بين روسيا والولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الإعلانات ليست ملزمة قانوناً، ولكنها التزامات سياسية. ولا يوجد تفاهم مشترك فيما يتعلق بالإطار الزمني لتنفيذ هذه المبادرات. ولا توجد آلية لتبادل المعلومات أو للتحقق من الامتثال.

وانسجاماً مع الولاية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، التي نصت على أن تبذل اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة ''قصارى جهدها لكي تصدر بتوافق الآراء تقريرا يتضمن توصيات مقدمة إلى مؤتمر الاستعراض''، نقترح أن تقدم التوصيات التالية بشأن مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية:

١ - توافق الدول الأطراف على مزيد من التخفيض في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، استناداً إلى المبادرات من طرف واحد وبوصف ذلك جزءاً متكاملاً من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح، وتحث جميع الدول المعنية أن تنفذ هذه التخفيضات.

٢ - توافق الدول الأطراف على منح المزيد من التخفيض للأسلحة النووية غير الاستراتيجية أولوية أعلى، بوصف ذلك خطوة هامة نحو إزالة الأسلحة النووية، وعلى تنفيذ ذلك بطريقة شاملة.

٣ - تتفق الدول الأطراف على أن تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ينبغي أن ينفذ بطريقة شفافة وقابلة للتحقق وغير قابلة للرجوع.

٤ - تتفق الدول الأطراف على أهمية اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة والشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

٥ - تشجع جميع الدول المعنية على وضع مزيد من تدابير بناء الثقة والشفافية بغية تخفيض الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

٦ - توافق الدول الأطراف على اتخاذ تدابير ملموسة متفق عليها لتحقيق مزيد من تخفيض المركز التشغيلي لنظم الأسلحة النووية، بما في ذلك نظم الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

٧ - تتفق الدول الأطراف على أهمية تعزيز وكفالة التدابير الخاصة للأمن والحماية المادية بالنسبة لنقل وتخزين الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ومكوناتها والمواد المتصلة بها في جملة طرق منها وضع هذه الأسلحة في مواقع تخزين مركزية مؤمنة مادياً، بغرض نقلها وإزالتها فيما بعد من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتحث كافة الدول المعنية على اتخاذ تدابير في هذا الصدد.

٨ - يوافق كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة على المبادرات النووية الرئاسية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ وإعادة التأكيد عليها وتنفيذها، وعلى زيادة الشفافية في عملية التنفيذ لإيجاد قدر أكبر من الثقة بذلك.

٩ - يلزم كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية نفسه بتصنيف المبادرات النووية الرئاسية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢، ليسر بذلك التحقق والشفافية، وليشرع في مفاوضات بشأن زيادة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ويمكن توسيع هذه الآلية في مرحلة لاحقة بحيث تشمل كافة الدول المعنية.